تقرير
معلومات
(5)

الفســاد
في الطبقة السياسية الإسرائيلية

إعداد
قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

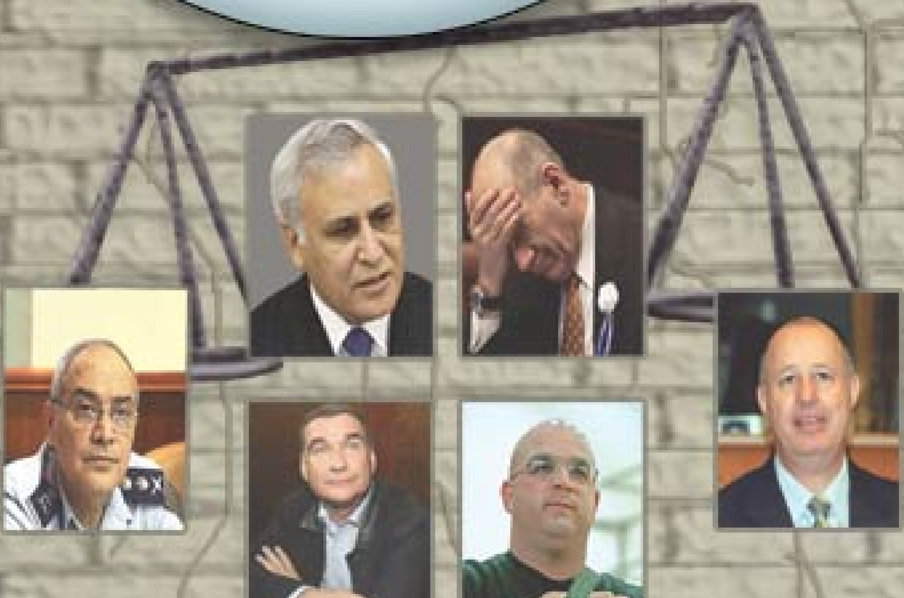

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير معلومات

(5)

الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية

رئيس التحرير
د. محسن صالح

مدير التحرير
ربيع الدنان

هيئة التحرير

باسم القاسم
صالح الشناط
فاطمة عيتاني
محمد بركة
محمد جمّال
مريم الجمّال

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

Information Report (5)
Corruption in the Political Class in Israel

Prepared By:

Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:
Dr. Mohsen Moh’d Saleh

Managing Editor:
Rabie el-Dannan

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
2008 م – 1429 هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978–9953–500–30–0

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961+
تليفاكس: 43 36 80 1 961+
ص.ب: 5034–14 بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

مروة غلاييني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 362987

المحتويات

مقدمة 5

أولاً: النظام السياسي والقضائي في "إسرائيل" 7

1.السلطة التشريعية (الكنيست) 7

مراقب الدولة 8

2.السلطة التنفيذية (الحكومة) 8

3.السلطة القضائية 9

ثانياً: عوامل الفساد 11

ثالثاً: الفساد في السلوك العام الإسرائيلي 23

رابعاً: نماذج لقضايا الفساد 27

1.إيهود أولمرت 28

2.موشيه كتساف 31

3.حاييم رامون 32

4.تساحي هنغبي 33

5.دان حالوتس 33

6.عمري شارون 34

خاتمة 36

الهوامش 38

مقدمة

"لا يوجد أهم من مكافحة الفساد الذي يهدد بتفكيك المجتمع الإسرائيلي، والذي أصبح بنظر المجتمع الدولي مجتمعاً فاسداً، بل لقد تحولت إسرائيل لتكون من الدول الرائدة في احتضان الفساد العالمي..." هذه العبارة قالها مراقب الدولة في "إسرائيل" ميخائيل لندنشتراوس Michael Lindenstrauss معلقاً على لائحة الاتهام التي قُدمت بحق فلاديمير غوسنسكي Vladimir Gusinsky أحد أكبر رجال الأعمال وأصحاب الملايين في "إسرائيل"، وأحد أكثر الشخصيات المؤثرة في الاقتصاد... وذلك بتهمة تبييض أموال بعشرات الملايين من الدولارات، عبر فرع بنك هبوعليم الإسرائيلي[1].

كما نبّه مراقب الدولة الإسرائيلي السابق القاضي المتقاعد إليعازر غولدبرغ Eliezer Goldberg من خطورة الأوضاع الفاسدة في المجتمع الإسرائيلي بقوله: "إن خطر الفساد السياسي المستشري في إسرائيل يفوق خطر الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي...". وجاء ذلك بعد محاكمة عضو الكنيست عمري شارون Omri Sharon، إثر إدانته بالفساد وتلقي الرشوة في أثناء الحملة الانتخابية التي كان يديرها لحساب والده رئيس الوزراء السابق أريل شارون Ariel Sharon[2].

والناظر في هذه العبارات يظهر له جلياً حجم الفساد السياسي في "إسرائيل"، وخاصة بعد مثُول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت Ehud Olmert للتحقيق...

والواقع أن الفساد السياسي في "إسرائيل" أصبح منظماً، ومحيطاً برئيس الوزراء إيهود أولمرت وعدد من أركان حكومته ومساعديه، ومنتشراً بين أعضاء الكنيست والموظفين الكبار... وسبق لرئيس الكنيست السابق أبراهام بورغ Burg Avraham أن أعلن ذلك صراحة قائلاً: "إن إسرائيل غدت دولة من المستوطنين تقودها زمرة من الفاسدين"[3].

وصور الكاتب والخبير القانوني الإسرائيلي موشيه هنغبي Moshe Hanegbi في

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

مقدمة كتابه "مثلنا مثل سدوم: في المنزلق من دولة قانون إلى جمهورية موز"، ما عدّه "فشلاً ذريعاً لمنظومة أجهزة سيادة القانون الإسرائيلية في حماية الديموقراطية من الذين يحاولون تدميرها وتقويضها من الداخل". وأبرز ما جاء في المقدمة:

> عصابات الإجرام المنظّم تزرع العنف في شوارع إسرائيل. وأذرعها تتغلغل في سلطات النظام الحاكم وتهدّد بالمسّ بالديموقراطية من الداخل. قتلة، مغتصبون، أزواج عنيفون وتجار نساء يتجولون بيننا طلقاء بسبب تساهل المحاكم. أماكن لوائح المرشحين للكنيست تُباع في وضح النهار عدّاً ونقداً أو بما يوازي النقود، والساسة الذين يشترونها هم الذين يشّرعون قوانيننا. مواطنون عاديون يذوقون مرّ العذاب في غياهب السجون والمعتقلات دونما ذنب اقترفوه، بينما يواصل مسؤولون كبار، استغلوا مناصبهم لتحسين وضعيتهم ووضعية المقربين منهم، لهاثهم نحو القمة دون حسيب أو رقيب. القضاء العسكري يمنح حصانة للقادة الذين أهدروا بإهمالهم الإجرامي حياة جنودهم، أو استغلوا مجنداتهم جنسياً، وأيضاً للذين ينكلون بالفلسطينيين. الإعلام الباحث عن الحقيقة يفقد أنيابه ويأخذ مكانه إعلام امتثالي وفاسق. وأفظع من كل هذا أن سلطات القانون مشلولة تماماً حيال التحريض والعنف الديني– القومي، اللذين سبق لهما أن أدّيا إلى اغتيال رئيس للوزراء[4].

ونحاول فيما يلي تسليط الضوء على الفساد في الطبقة السياسية في "إسرائيل"، وخصوصاً خلال فترة رئاسة أولمرت للوزراء (2006–2008)، من خلال تقديم لمحة عامة عن النظام السياسي والقضائي فيها، وتعامله مع الفساد والثغرات الموجودة في هذا النظام؛ كما نحاول أن نبين أبرز العوامل التي ساعدت على انتشاره... وأخيراً نعرض بعض النماذج لقضايا الفساد.

وتجب الملاحظة أن الفساد في الطبقة السياسية، الذي تزايدت مظاهره في "إسرائيل" يظل فساداً نسبياً، مقارنة بدول العالم الثالث، بما في ذلك الدول العربية والإسلامية. كما أن تسليط الإسرائيليين الضوء عليه ومحاسبته ومحاكمته هو ظاهرة صحية. ولذلك لا تنبغي المبالغة في عرضه ولا تضخيمه.

أولاً: النظام السياسي والقضائي في "إسرائيل"

النظام في "إسرائيل" ديموقراطي برلماني، لم تتبنَ فيه الدولة أي دستور رسمي، فبعد أن تم إعلان دولة الكيان الصهيوني في 1948/5/15 أصدر رئيس الحكومة المؤقتة ديفيد بن جوريون David Ben Gurion أمراً ينص على استمرار سريان مفعول قوانين الانتداب البريطاني بالتعديلات الملزمة من إقامة الدولة، وإلى جانب تلك القوانين تمّ تخويل الكنيست Knesset سنّ سلسلة قوانين أساسية، على أن تُجمَع في نهاية الأمر لتشكّل دستورًا للبلاد، وآل الأمر حتى اليوم إلى تحويل معظم الفصول القضائية إلى قوانين أساسية ترسم ملامح النظام الأساسية مثل: الرئاسة، والكنيست، والحكومة، والنظام القضائي، وقوات الجيش، ومراقب الدولة، وحرّية العمل وغيرها...[5]

وفي سنة 1995 تم الإقرار بأنّ القوانين الأساسية أعلى مرتبة من القوانين العادية، بعدما تولّت المحكمة العليا صلاحية إعادة النظر في تشريعات الكنيست التي قد تشكّل خرقًا للقانون الأساسي[6].

ويتكوّن النظام الإسرائيلي من سلطات ثلاث: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية.

1.السلطة التشريعية (الكنيست):

الكنيست هو الهيئة التشريعية في "إسرائيل"، وفي جلسته الأولى يؤدي أعضاؤه اليمين القانونية وينتخبون رئيساً للكنيست ونواباً له. وتدوم فترة ولاية الكنيست عادة أربع سنوات ولكنه يستطيع حل نفسه كما يسمح لرئيس الحكومة بحله في أي وقت يرتئيه خلال فترة ولايته. وحتى يتم انتخاب الكنيست الجديد، يخول الكنيست المنتهية ولايته كامل الصلاحيات[7].

يعمل الكنيست من خلال جلسات يعقدها بكامل هيئته و15 لجنة دائمة، ومنها: لجنة الدستور والقانون والقضاء، لجنة مراقبة الدولة... وخلال التئام الكنيست تتم مناقشة

مشاريع قوانين تقدمها الحكومة أو أعضاء كنيست منفردون كما تناقش سياسة الحكومة ونشاطاتها[8]. ويستطيع الكنيست أن يحجب الثقة عن الحكومة مما يؤدي إلى استقالتها.

مراقب الدولة:

مراقب الدولة هو مؤسسة غير متعلقة ومسؤول أمام الكنيست فقط، وتتمركز رقابة الدولة في "إسرائيل" بفحص نشاطات السلطة التنفيذية، وما إذا كانت تلك النشاطات تُنفذ وفق مبادئ الاقتصاد، الفاعلية والنزاهة. وتهدف الرقابة إلى تحسين نشاطات الجهات الخاضعة للرقابة؛ حيث يتم تقديم تقارير الرقابة إلى الكنيست ونشرها على الجمهور. يقوم المراقب، في إطار وظيفته كمفوض شكاوى الجمهور، باستيضاح الشكاوى المقدمة بحق الجهات الخاضعة للرقابة، وبعد التحقق من مصداقية الشكوى، يشير إلى التصحيحات المطلوبة[9].

2.السلطة التنفيذية (الحكومة):

السلطة التنفيذية هي سلطة مكلَّفة بإدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، سلطاتها صانعة السياسة ولها صلاحية اتّخاذ الخطوات في أي مجال لا يخضع قانونياً لصلاحية سلطة أخرى. وتحدّد الحكومة الإجراءات الخاصة بعملها وآلية اتّخاذ القرار حيث تلتئم مرّة في الأسبوع؛ ويمكن الدعوة إلى اجتماعات إضافية إذا اقتضت الضرورة ذلك[10].

ومنذ إعلان دولتها اعتمدت جميع الحكومات في "إسرائيل" على تحالف عدد من الأحزاب، وذلك لعدم تمكُّن أي حزب من الحصول على العدد الكافي من مقاعد الكنيست لتشكيل الحكومة وحده. ويكلّف رئيس الدولة أحد أعضاء الكنيست مسؤولية تشكيل الحكومة ممّا يعني أنّ عضو الكنيست هذا وخلال فترة 28 يوماً من موعد التكليف عليه أن يضع قائمة بأسماء الوزراء تقدّم إلى الكنيست للمصادقة عليها. وتتضمّن هذه القائمة موجز الخطوط العريضة المقترحة للحكومة. وبعد المصادقة يبقى الوزراء مسؤولون أمام رئيس الوزراء عن أداء واجباتهم ويحاسبهم الكنيست على

أفعالهم. وتستمرّ دورة كل حكومة أربع سنوات، بيد أنّ هذه المدّة قابلة للاختصار في حال استقالة أو وفاة رئيس الوزراء أو التصويت بنزع الثقة عنها في الكنيست[11].

3.السلطة القضائية:

هي سلطة مركزية قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات؛ ويعيّن رئيس الدولة جميع القضاة وفقاً لتوصيات لجنة التعيينات المؤلّفة من قضاة المحكمة العليا وأعضاء عن نقابة المحامين وشخصيات عامّة، ويشمل نظام المحاكم في السلطة القضائية عدة أقسام[12]:

1. محاكم الصلح: وتنظر في المخالفات الجنائية والبسيطة.
2. محاكم مركزية: هيئة من الدرجة الأولى ذات ولاية استئنافية على قرارات محاكم الصلح تنظر في قضايا مدنية وجنائية أخطر.
3. محاكم خاصة: وتشمل محاكم المرور والعمل والأحداث والمحاكم العسكرية والبلدية ولها صلاحيات قضائية محدّدة.
4. المحكمة العليا: تقف المحكمة العليا على رأس جهاز القضاء في الدولة وهي أعلى جهاز في "إسرائيل"، وكان يعمل في المحكمة العليا بشكل عام 12 قاضياً، وقد بلغ عددهم مؤخراً 14 قاضياً، وتقوم لجنة خاصة بتعيين القضاة إذ للكنيست تمثيل في هذه اللجنة بواسطة عضوين. وتعمل المحكمة العليا كمحكمة استئناف على قرارات صدرت في المحاكم المركزية وعلى قرارات قضائية وشبه قضائية مختلفة[13].

الهيكل السياسي العام في الدولة الإسرائيلية[14]

رئيس الدولة

رئيس الدولة

السلطة التشريعية	السلطة التنفيذية	الجهاز القضائي
رئيس الكنيست	رئيس الوزراء	نظام المحاكم
الكنيست (البرلمان)	الحكومة	المدعي العام
اللجان البرلمانية	الوزارات الحكومية	
رؤساء السلطات المحلية	مراقب الدولة	
السلطات المحلية		

الناخبون

ثانياً: عوامل الفساد

تنوعت عوامل الفساد في المجتمع الإسرائيلي، ومع مرور الزمن أصبحت هذه العوامل أكثر تأثيراً في الوسط السياسي والطبقة الحاكمة، فبدءاً من تأثير المافيا السياسية الانتخابية وتراجع القيم الأخلاقية في المجتمع، إلى انتشار ثقافة المتعة، وتوغل القيم الغربية، مروراً باختلاف الأجيال وتغير المفاهيم لدى الجمهور، وصولاً إلى شيوع الفضائيات وبروز انعكاس العولمة. وقبل كل ذلك ومعه الانعكاسات المادية والأخلاقية للاحتلال الغاشم للأراضي الفلسطينية وما تبعه من سلوك عنصري داخل الكيان مع فلسطينيي الـ 48 وفلسطينيي الـ 67 في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد حذر مراقب الدولة الإسرائيلي السابق القاضي المتقاعد إليعازر غولدبرغ من أن "إسرائيل" ستتدهور إلى الهوة وتصبح قريباً جمهورية موز إذا لم تتدارك الوضع. وأكد أن الفساد في "إسرائيل" أكثر خطراً من كل خطر سياسي أو أمني تتعرض له، مضيفاً أن التعيينات السياسية هي إحدى الدفيئات (الحاضنات) الكبرى للفساد[15].

ليس من تحليل منطقي لحالات الفساد المتلاحقة، سوى أن المسؤولين في الكيان الإسرائيلي غدوا ماديين جداً، وبصورة شرهة، فالتسابق المحموم نحو جمع أكبر قدر ممكن من الثروة والمال، يفتح الباب على مصراعيه على صفقات الفساد وشبهات السرقة، سيما في ضوء ضعف جهاز القانون، وارتفاع سقف الشبهات حول الشرطة والنيابة العامة وجهاز المحاكم.

هناك تأثيرات كبرى، وهزات ارتدادية لزلزال الفساد المتوالي من فضائح الفساد، ومن هذه التأثيرات:

1. تأثير يتعلق بالمواطن العادي، حيث أظهرت مجريات مؤتمر هرتسليا السنوي السابع (كانون الثاني/ يناير 2007) Seventh Herzliya Conference مدى اتساع زعزعة ثقة المواطن الإسرائيلي بالمؤسسة الحاكمة من خلال إخفاقات الحكومة في تعاملها مع مشاكلها الداخلية، فضلاً عن تعاملها مع الملفين الفلسطيني واللبناني

طوال سنة 2006[16]. وجاء في الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتسليا السنوي السابع الذي صدر في تموز/ يوليو 2007 أن البعض يرى:

> أن الأزمة تعكس غياب التوازن في تطوير النخب في إسرائيل. كما أن القوة الوطنية تعتمد على إجراءات حكومية قوية وعلى النزاهة والشفافية. وبالتالي فإن الكفاح من أجل التوصل إلى معايير أخلاقية، وخوض حرب لا هوادة فيها ضدّ الفساد، وتفعيل الأجهزة الرقابية تكتسب جميعها أهمية بالغة. ومن المحتمل أن يُلحق الجو العام، الذي عبّر عنه استطلاع للرأي أفاد بأن 87% من أفراد الشعب يرون أن الدولة فاسدة، ضرراً حقيقياً بالقوة الوطنية، مثل إضعاف قدرة المسؤولين على العمل، وزرع الخوف من صناعة القرار، وتنفير المستثمرين الأجانب. وإلى جانب الاعتراف بأهمية النقد، من الضروري أيضاً المحافظة على استقلال الكنيست، والفصل بين السلطات. ومن ناحية أخرى، ينبغي تجهيز السلطات الرقابية بأدوات جديدة تفتقر إليها حالياً والتي يمكن أن تزيد من فاعليتها، مثل التأكد من تنفيذ تقارير المراقبين التابعين للدولة وفرض عقوبات في حال عدم التنفيذ. وبالإضافة إلى العمل الرقابي، ينبغي محاربة الفساد من خلال العمل الصحيح للنظام القانوني –بدءاً بجهاز شرطة معقد وفاعل ونظام عقوبات أشدّ قسوة[17].

ووفقاً لنتائج الاستطلاع السنوي للرأي الذي نشره موقع صحيفة جيروزاليم بوست Jerusalem Post في 2008/8/7 والذي أجراه مركز "كيفون للأبحاث الإستراتيجية والاتصالات" Keevoon Research، Strategy & Communications تبين أن 60% من المستطلعين يشعرون بأن "الوضع في إسرائيل يسير في الاتجاه الخاطئ"، فيما يؤمن 24% أن الدولة تسير على الطريق الصحيح. ورأى 24% أن خطر الفساد الداخلي يهدد أمن "إسرائيل" في مقابل 24% يرون أن الخطر هو من الدول العربية[18].

ويظهر جدول الفساد السنوي لسنة 2007 لمؤتمر سديروت Sderot

Conference، أن 69% من الجمهور يعتقدون بأن مستوى الفساد للحكم في "إسرائيل" عالٍ حتى عالٍ جداً. وتشير نتائج البحث إلى أن 40% من الجمهور في "إسرائيل" يعتقدون أن مستوى فساد الحكم عالٍ جداً، وهذه النسبة تفوق نسبة السنة الماضية بمرة ونصف المرة والتي بلغت 28%. كما بين الاستطلاع أن الأحزاب السياسية تقع على رأس قائمة الفساد في "إسرائيل" في سنة 2007، حيث أشار 59% من المستطلعين إلى ذلك[19].

وفي استطلاع للرأي أجراه معهد "داحاف" Dahaf Institute للقنال التابعة للكنيست في بداية سنة 2007 بين فيه أن 84% من الجمهور الإسرائيلي لا يؤمنون بطهارة اليد لدى قادة الأحزاب السياسية و52% لا يعتقدون أن هناك حزباً قادته نظيفة أيديهم. ويتبين من الاستطلاع أن 85% من المشاركين يعتقدون أن الفساد هو سمة بارزة لدى القادة في "إسرائيل". بينما يعتقد 9% منهم أن طهارة اليد تميزهم. ويعتقد 94% من الجمهور أن الفساد يؤثر على حصانة الدولة، وفي مقابل 6% يعتقدون أنها لا تؤثر. بينما قال 71% من المشاركين أن ظاهرة الفساد في القيادة تؤدي إلى فساد الجمهور. ويتبين من الاستطلاع أن 65% من الجمهور يعتقدون أن هناك أساس للشبهات ضد موظفي الدولة الذين لهم دور في قضية الفساد في سلطة الضرائب. بينما يعتقد 18% أن الشبهات فيها نوع من المبالغة[20].

2. تأثير آخر لا يقل أهمية، يتعلق بمستقبل نظام الحكم السياسي الإسرائيلي، ذلك أنه عندما يتم التحقيق مع رئيس الدولة ورئيس الحكومة وأقطاب المؤسسة الحاكمة، في قضايا فساد وضلوعهم فيها، فإن ذلك يهدد استقرار الحكومة، فمثلاً لو قرر المستشار القضائي تقديم لائحة اتهام ضد أولمرت، فإنه لن تكون هناك حكومة عملياً، لأنه سيتم حلها على الفور، بعد أن يقدم استقالته طوعياً[21].

3. التأثير العالمي لهذا الفساد المتنامي، وصل إلى حد قيام السفراء والقناصل الإسرائيليين بإبلاغ وزيرة الخارجية تسيبي ليفني Tzipi Livni، بأن الدول

التي يخدمون فيها قلقة من حجم الفساد في "إسرائيل"، وقال الدبلوماسيون إن نشر قضايا الفساد بصورة يومية، ألحق ضرراً كبيراً بصورة "الدولة" على مستوى العالم، بحيث يطغى حدث الفساد على كل لقاء يعقدونه مع أي وفد سياسي وصحافيين وصناع رأي عام في تلك الدول، لا سيما في أوروبا الغربية والولايات المتحدة[22].

4. التأثير الأكثر أهمية لهذه الفضائح، لخصها الخبيران الأكاديميان البروفيسوران يسرائيل أومان Yisrael Aumann وأهارون تشاحنوفر Aharon Cieshanover، حين أقرا بتدهور القيم واضطراب الروح وأفولها في "إسرائيل"، فهذه الأخيرة –بنظرهما– تسير في الاتجاه غير الصحيح، وتنجر في الظلمة نحو هلاك محتمل ليس بسبب أعدائها الخارجيين، وإنما "بسببنا نحن الشعب وقياديينا أو من يدعون القيادة، نحن الإسرائيليون لدينا قيادة تعيش كل الوقت تحت علامة استفهام أخلاقية، والجمهور لا يثق بها!!".

وهنا كلمة لا بد أن تقال، وهي أن الفساد رافق الدولة الإسرائيلية منذ قيامها، وأن الكنيست يتصدر برلمانات العالم من حيث تدني مستوى أخلاق أعضائه، وتورط عدد كبير منهم بارتكاب جرائم أخلاقية ومالية، وتلقي رِشىً، والقيام بعمليات ابتزاز.

ووفقاً لمصادر إسرائيلية مختلفة، فإن هذه الجرائم لا ترتبط فقط بسوء الأحوال الاقتصادية وتدهورها وانتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة، كما يروج بعض المحللين والباحثين الإسرائيليين، وإنما هي متجذرة في المجتمع الصهيوني نتيجة عدم التجانس والانسجام بين أفراده، نظراً لتعدد الجهات واختلاف البلدان التي قدموا منها، وتباين البيئات التي عاشوا فيها في السابق قبل احتلالهم لفلسطين، وعدم قدرة الكثيرين منهم على التكيف والتأقلم مع الحياة الجديدة، خاصة وأن الفساد يستشري بصورة أكبر في الشرائح العليا من المجتمع التي تملك السلطة والنفوذ في "إسرائيل"[23].

لقد حفز استشراء الفساد في "إسرائيل" بعض الأحزاب السياسية، على اختلاف

توجهاتها، طرح هذه القضية في العلن. فخلال محاكمة عمري شارون قالت النائبة زهافا غلئون Zahava Gal-On في كلمتها أمام الكنيست: "يقال إن القوة المطلقة تعتبر فاسدة بصورة مطلقة، ولهذا فالامتحان ليس بوجود أو عدم وجود فساد، وإنما الامتحان في وجود أجهزة ومؤسسات تحارب هذا الفساد، وهل هذه المؤسسات والأجهزة تعمل عندنا؟؟". وأضافت غلئون "الفساد السياسي في إسرائيل واضح فالجميع يراه وأقصد بكلامي ثلاثة أنواع من الفساد: الامتيازات الحكومية، الرشوة، والتعيينات السياسية... وهذا الفساد منتشر بدءاً من رئيس الحكومة ومروراً بالوزراء وأعضاء الكنيست والموظفين الكبار... كل هذا يؤدي إلى أن تكون الشرطة وسلطة القضاء مشلولة بصورة تامة"[24].

وفي حملة غير مسبوقة كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية في سنة 2005، وعبر كبار الصحفيين ومحرري الصحف عن عدد من جوانب الفساد المتفشي في "إسرائيل"، بل إن بعضهم يصفون دولتهم بأنها دولة داخل ملفات قضائية، تخضع للتحقيقات المتواصلة. ففي تقرير إسرائيلي رسمي، جاء أن الشرطة فتحت 517,238 ملفاً جنائياً، خلال سنة 2005، شملت 150 ألف شخص بينهم 14,154 من الشبيبة، ومن بين الملفات الجنائية 57,077 مخالفة قانونية تتعلق بالنظام العام، وعرقلة عمل رجال الشرطة، وإغلاق الشوارع الرئيسية من قبل المستوطنين وقوى اليمين، وأن مرض العنف أخذ يتفشى في المجتمع الإسرائيلي، وأنه أوجد 27,659 مجرماً إسرائيلياً وفقاً لتقرير الشرطة، فسرقة الممتلكات والشقق السكنية تحتل المكان الثالث في سلم الجرائم الإسرائيلية، فقد بلغ عدد اقتحام المنازل والمصانع والممتلكات وسرقة السيارات أو أجهزة من سيارات 25 ألف جريمة، مما يعتبر ارتفاعاً كبيراً قياساً بالسنوات السابقة[25].

كذلك فإن المخدرات متفشية بين الإسرائيليين، إذ ألقي القبض خلال سنة 2004 على أكثر من 20 ألف مجرم، جراء تعاطي أو تجارة المخدرات، وعلى 1,251 مجرماً في جرائم القتل أو محاولات قتل. وتحتل جرائم الشبيبة مرتبة عالية، حيث إن معظمها وقع داخل المدارس والمؤسسات التعليمية، ووفقاً للإحصائية فإن 44% من مرتكبي الجرائم في أوساط الشبيبة هم من اليهود، منهم 16% من اليهود ذوي الأصول الروسية و3%

من يهود الـ"فلاشا"، ووفقاً للتقرير فقد أصبحت ظاهرة سرقة السيارات شائعة، وبلغ المعدل 100 سيارة يومياً، وتفيد الإحصائية أن 30,851 سيارة أو دراجة نارية تعرضت للسرقة أو الاقتحام سنة 2004، فالإجرام والفساد والمخدرات تقع جريمة منها في كل دقيقتين[26].

إن أحد أسباب ارتفاع الجريمة بين الإسرائيليين يعود لفساد السلطة، والأحزاب والوزارات ونواب الكنيست، والحاخامات والمؤسسة الحاخامية الدينية، فالمواطن العادي يأخذ من قياداته المثل الأعلى، ويقتدي بتصرفاتها وما تقوم به.

"إسرائيل" تتراجع فيها القيم الأخلاقية، وظواهر الجريمة والفساد هاجرت مع الهجرات اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وظاهرة العنف والسطو المسلح على البنوك تشبه ما كنا نسمع عنه في شيكاغو الأمريكية، فالجريمة المنظمة أصبحت حقيقية، ويرتبط بعضها بالمافيا الروسية، وبتبييض أموال هذه المافيا في "إسرائيل". و"إسرائيل" الديموقراطية تشهد حالات اغتصاب عالية جداً، وتزدهر فيها سوق التجارة بالنساء أيضاً.

وخلاصة القول، إن "إسرائيل" المرهقة سياسياً، والمحتلة لأراضٍ عربية، ينخرها الفساد، وتتفشى فيها الجريمة، وبارتفاع مستمر، بات يشكل تهديداً للنظام حتى في نظر الإسرائيليين أنفسهم: فهذا الفساد أدى إلى انهيار إمبراطوريات ودول عظمى أكبر وأقوى من "إسرائيل"، والكثير من الإسرائيليين يرون أن سفينتهم تقترب من الغرق، وإذا ما أضفنا قضية الاحتلال والشعب الفلسطيني، فإن الاحتلال أسهم إسهاماً كبيراً فيما وصلت إليه "إسرائيل" من الداخل من دمار وفساد وما سببته من اكتئاب ولا مبالاة وهجرة معاكسة للإسرائيليين[27].

إن احتلال فلسطين وطرد شعبها وسحق سكانها ومصادرة أراضيها والاعتداء على مقدساتها يمثل أحد أسوأ نماذج الفساد والإفساد الذي قد تقوم به مجموعة بشرية في التاريخ الحديث المعاصر. ولا شك أن عملية الاحتلال تنعكس بسلبياتها أخلاقياً ونفسياً

واجتماعياً ومادياً على تلك المجموعة البشرية، التي تسير عكس عجلة التاريخ.

وقد قال المدعي العام الإسرائيلي المحامي موشيه لادور Moshe Lador إن المجتمع والمؤسسة العامة في "إسرائيل" موبوءان بالفساد مثل كبار الموظفين ومنتخبي الجمهور. ونقلت وسائل إعلام عبرية عن لادور قوله خلال اجتماع تعارف مع لجنة القانون والدستور التابعة للكنيست، في 2008/3/10، إن "مجتمعاً لا يمنح جمهوره الثقة حيال نظافة أداء منتخبيه هو في وضع خطير"[28].

وأوردت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور The Christian Science Monitor تقريراً قالت فيه: "إن إسرائيل ظلت على مدى عشر سنوات مضت تقريباً تتجاهل ما يجري في مؤسسات الحكم من مخالفات وفضائح، ونتج عن ذلك تراجع كبير في الثقة الشعبية في هذه المؤسسات، وهو الأمر الذي يعد مؤشراً جديداً على تغير النظرة العامة إلى هذه المؤسسات".

ويورد التقرير عن رافي سميث Rafi Smith مدير معهد سميث The Smith Institute لقياسات الرأي العام في مدينة رامات غان بالقرب من تل أبيب قوله إن ما حدث خلال السنوات الماضية هو أن كل مؤسسات الدولة في إسرائيل تعرضت للتآكل، بما في ذلك وزارة العدل نفسها والمحاكم والقادة السياسيون والعسكريون، إلى درجة أنك إذا أطلقت لقباً سياسياً على أي شخص فإن شعبيته ستنخفض على الفور بنسبة 20%[29].

ويورد التقرير عن بعض المراقبين قولهم: إن الفساد انتشر في "إسرائيل" خلال السنوات القليلة الماضية، حتى أصبح الجيل الماضي يتحدث عن نفسه باعتباره جيلاً قديماً مختلفاً عن الجيل الحالي وممارساته، وقد أنشأ مجموعة من الناشطين منهم المحامي ميخائيل بارتيم Michael Partem منظمة أطلقوا عليها اسم (الحركة من أجل حكومة راشدة Movement for Quality Government)، وهي منظمة تضم حوالي 20 ألف عضو، وباتت تلعب دوراً رئيسياً في محاربة الفساد وإقامة الدعاوى القضائية ضد الممارسات الحكومية السيئة، وفتحت المنظمة أربعة خطوط ساخنة لتلقي شكاوى

المواطنين وبلاغاتهم عن وقائع الفساد، وتلقت بالفعل حوالي 1,500 شكوى سنة 2006 بعضها قدمتها إلى المحكمة العليا في "إسرائيل"، وأدت هذه الحركة دوراً فاعلاً في الدعوة إلى تشكيل لجنة فينوغراد Winograd Commission للتحقيق في أداء مختلف المسؤولين الإسرائيليين خلال الحرب بين لبنان و"إسرائيل" في الصيف الماضي. ويشير بارتيم إلى تزايد سخط الرأي العام الإسرائيلي بسبب اكتشاف فساد العديد من كبار القادة السياسيين والعسكريين، أو على الأقل انهيار مستويات أداء هؤلاء القادة، فالرئيس موشيه كتساف Moshe Katsav ليس أول مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى يتورط في مثل هذه الممارسات غير الأخلاقية، ولكن المشكلة أن الضحايا خلال العقود الماضية، كانوا أقل قدرة على الحديث عما تعرضن له، كما أن السلطة كانت تحمي السياسيين من المساءلة[30].

ويؤكد التقرير أن العديد من الشخصيات السياسية في أغلب الدول المتقدمة تعاني أزمةً حقيقية فيما يتعلق بصورتها لدى الرأي العام، حيث لم يعد الرأي العام يهتم بالأداء السياسي للشخص بعيداً عن حياته الخاصة وممارساته خارج دائرة العمل السياسي، وهو ما ينطبق بالضرورة على قادة "إسرائيل". وقد يكون الأمر أشد في "إسرائيل" لأنها أقيمت على دعوى "المساواة الاجتماعية"، وكان ينظر إلى كتساف باعتباره نموذجاً للنجاح في المجتمع الإسرائيلي الذي يضمن المساواة لكل أفراده من اليهود[31].

ويلاحظ التقرير أن الهجوم لم يقتصر على كتساف وحده، وإنما امتد إلى مؤسسة الرئاسة نفسها، كما أن الدعوة لم تتوقف عند المطالبة باستقالته، وإنما امتدت إلى المطالبة بإلغاء منصب الرئيس في "إسرائيل". فقد كتب الصحفي الإسرائيلي بن كاسبيت Ben Caspit في صحيفة معاريف Maariv العبرية يقول: إن "إسرائيل" لا تحتاج إلى رئيس للجمهورية، ويعلل ذلك بقوله "ليخبرني أحد ما الشيء الذي قدمه الرئيس للشعب أو الدولة أو وحدة هذا الشعب أو الأمن أو الاقتصاد أو لأي شيء... فالرئاسة أصبحت بلا معنى ولا قيمة، بل أصبحت تبديداً للمال على مواكب الشرف والقصر الرئاسي والحرس الشخصي والسيارات والرحلات الرئاسية". وتخلص الصحيفة إلى بروز شعور عام بين الإسرائيليين بأن دولتهم تشهد حالة انهيار أخلاقي، بعد أن وصل فساد النخبة السياسية والعسكرية إلى مستويات غير مسبوقة[32].

وقد كانت صرخة وزيرة التعليم ليمور ليفنات Limor Livnat مدوية وغير مسبوقة، عندما قالت إن جماعات الإجرام المنظم في طريقها للسيطرة على حزب الليكود Likud. اللافت للنظر أن تورط السياسيين في قضايا الفساد لم يعد حائلاً دون عودتهم لتبوء مناصب حساسة، بل وتقدمهم في المناصب الوزارية والمواقع الحزبية. فالكل يذكر تفجر قضية "حفرون بارعون" التي تبين فيها أن رئيس الوزراء الإسرائيلي في سنة 1997 بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu رغب في تعيين المحامي روني بار–أون Ronnie Bar–On الذي كان يدافع عن أريه درعي Aryeh Deri الزعيم السابق لحركة شاس Shas في قضايا الاختلاس التي أدين بها فيما بعد، كمستشار قضائي للحكومة مقابل أن تؤيد شاس إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مدينة الخليل[33].

العديد من الإسرائيليين يصيحون من آن لآخر، وبألم ظاهر: "نحن نتدهور ونقترب في كل شيء من العالم الثالث". وأكثر ما تقارن فيه "إسرائيل" مع دول العالم الثالث هو موضوع الفساد في الحكم. فالمعروف أن الفساد في السلطة بات ظاهرة في الحياة السياسية الإسرائيلية منذ ما يزيد عن عشرين عاماً. ويقول البروفيسور يتسحاق كاشتي Yitzhak Kashti، احد كبار الباحثين في التربية والتعليم في "إسرائيل"، بكلمات واضحة: "في كل ما يتعلق بمستوى التحصيل في التعليم نحن نقترب جداً من مستوى التعليم في العديد من دول العالم الثالث. وفي بعض الأمور الأخرى، مثل النموذج الذي يعطيه رجال السياسة، نتصرف كما في العالم الثالث. والأسوأ من هذا وذاك هو أن أولئك السياسيين هم الذين يقررون حجم ميزانية التعليم وكيف تصرف". ويضيف البروفيسور كاشتي أنه على الرغم من الأرقام التي تتحدث عن تخصيص أموال كثيرة للتعليم في "إسرائيل"، تجعلها أفضل من دول كثيرة في الغرب، فإن قراءة معمقة للأرقام تكشف أن هناك مبالغة في العدد[34].

وينظر الكاتب الصحافي الإسرائيلي يهودا ليطاني Yehuda Litani، إلى هذا الموضوع من باب آخر وبوجهة نظر أخرى، يشير فيها إلى الإيجابيات والسلبيات في آن واحد، فيقول: "القضية ليست قضية دفاع أعمى عن إسرائيل، إنما هي قضية واقعية. فمن يعرف حقيقة العالم الثالث يرى بوضوح أن إسرائيل بعيدة جداً عن مستواها، وما

زالت تمثل نموذجاً حضارياً، رغم أنها تتسم بشوائب كثيرة وخطيرة. صحيح أن هناك فساداً في إسرائيل يتحكم في رجال السلطة، ولكن هناك حرباً ضد الفساد أيضاً، تجعل المفسدين على الهامش..."[35].

وهنا يضيف ليطاني:

> لكنني أقول لك ما هو الخطير في إسرائيل. إن نقطة ضعفنا الحقيقية تتمثل في الاحتلال. فمنذ سنة 1967 نحن غارقون في فساد اسمه الاحتلال. إن احتلالنا للأراضي العربية في العام 1967 أغرقنا في حالة من القوة والغطرسة أفسدت حياتنا وسياستنا وسياسيينا، وخلقت شريحة من المستفيدين من هذا الاحتلال والرابحين منه، المستوطنون وتجار الأراضي وتجار السلاح. وطول عمر هذا الاحتلال أوجد جيلاً من الشباب الذين لا يعرفون أن هذه أرض محتلة. فتسمع الناس الأبرياء اليوم، عندما تقول لهم يجب أن نتنازل عن الجولان لسورية أو نتنازل عن الضفة الغربية للفلسطينيين يجيبونك: وهم ماذا يعطوننا بالمقابل؟ لا يعرفون أن هذه أرض كانت عربية ونحن قمنا باحتلالها في الحرب. وبهذا زادت المسألة تعقيداً، وبدلاً من أن نتخلص من الاحتلال، الذي يعتبر مفسدنا الأول، نتصارع فيما بيننا حول مستقبل الاحتلال[36].

وفي محاولة تفسير انتشار تجارة المخدرات، جاء في تقرير إحدى اللجان الصهيونية التي شكلت لبحث ظاهرة المخدرات، أن سبب انتشار تجارة المخدرات يعود إلى التأثير الحضاري الغربي، وهي عبارة غامضة لا معنى لها، فكل ما في "إسرائيل" هو نتاج التأثير الغربي. ويضيف التقرير الأسباب التالية[37]:

1. موجة المتطوعين والسياح التي وصلت إلى الكيان الصهيوني منذ السبعينيات.
2. توافر كميات كبيرة من المخدرات بأسعار رخيصة.

والأسباب التي توردها اللجنة قاصرة تماماً عن تفسير ظاهرة انتشار المخدرات والجريمة على وجه العموم. فهي لم تذكر، على سبيل المثال لا الحصر، تآكل الأيديولوجية الصهيونية، والشذوذ البنيوي للدولة الصهيونية، باعتبارها دولة ليهود العالم وليس

لمواطنيها، وعدم التجانس بين الجماعات التي تُستجلب من شتى بقاع الأرض للاستيطان في فلسطين ومجتمعات المهاجرين لا تتمسك عادة بقيم المجتمع، خاصة وأن المهاجرين الصهاينة في الآونة الأخيرة استوطنوا في فلسطين المحتلة بحثاً عن الحراك الاجتماعي فهم صهاينة مرتزقة لا يكترثون كثيراً بالأيديولوجيا الصهيونية... ومهما كانت التفسيرات، فإن من أهم الجرائم التي انتشرت في الجيب الصهيوني هي قضايا الفساد الذي ضرب بأطنابه في الكيان الصهيوني[38].

إن من الملاحظ لدى تتبع تقارير منظمة الشفافية الدولية تراجع مستوى الشفافية لدى "إسرائيل" خلال الأعوام 2001–2006؛ إذ تراجعت من المرتبة 16 في سنة 2001 إلى المرتبة 34 في سنة 2006[39].

تراجع الشفافية في "إسرائيل" ما بين 2001–2006

حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية[40]

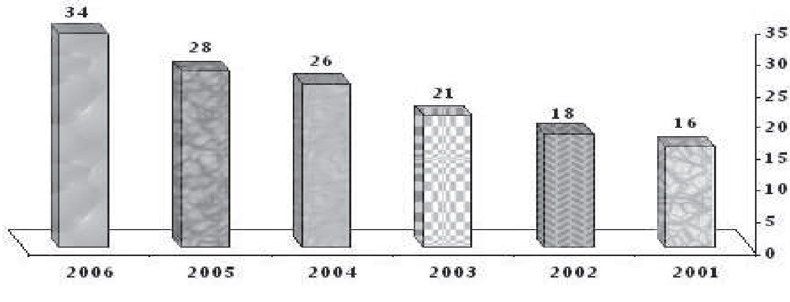

أما في سنة 2007 فقد حلت "إسرائيل" في المرتبة 30 بحسب ترتيب تقرير المنظمة، الذي عمل على تصنيف 180 دولة ضمن أسس ومعايير واستطلاعات تعتمدها المنظمة، حيث تراوحت نسبة الثقة بها بين 5.6 و6.7 من عشرة، إلا أنها على الرغم من ذلك تقدمت في سنة 2007 على كل الدول العربية والإسلامية؛ حيث كانت قطر، التي حلت بالمرتبة 32، هي الأقرب إلى مرتبة "إسرائيل"[41].

ويجب التنبيه إلى أن مؤشر الشفافية يتناول جوانب مختلفة وهو غير محصور في الطبقة السياسية. وبلا شك فإن المؤشر يشير إلى حالة من التراجع النسبي لدى "إسرائيل" لكنه في الوقت نفسه يعطي نتائج مثيرة للاهتمام وتبعث على الأسى؛ أبرزها أنه مهما يقال عن الفساد في الحالة الإسرائيلية، فإن الوضع الإسرائيلي يظل أفضل حالاً، وفق معايير دولية، من كل البلدان العربية والإسلامية، كما يوضح الجدول المرفق. وما يزال التراجع الإسرائيلي تراجعاً ضمن حالة متقدمة، في الوقت الذي ما يزال التقدم العربي والإسلامي تقدماً ضمن حالة متخلفة.

مقارنة "إسرائيل" مع بعض الدول العربية والإسلامية
حسب ما ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2007[42]

ترتيب الدول	الدول	مؤشر مدركات الفساد 2007 (CPI)	درجة الثقة
30	"إسرائيل"	6.1	6.7–5.6
32	قطر	6.0	6.4–5.4
34	الإمارات	5.7	6.5–4.8
43	ماليزيا	5.1	5.7–4.5
46	البحرين	5.0	5.3–4.7
53	الأردن	4.7	5.6–3.8
60	الكويت	4.3	5.1–3.3
64	تركيا	4.1	4.5–3.8
79	السعودية	3.4	4.1–2.0

ثالثاً: الفساد في السلوك العام الإسرائيلي

يعدّ المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً كباقي المجتمعات من حيث التركيبة العامة (الأسرة–العمل–مرافق الدولة)، كما أن أفراده يتأثرون سلوكياً بما يتأثر به باقي أفراد المجتمعات بما يحيط بهم من موئثرات تحكم علاقات الفرد بمجتمعه. إلا أن المجتمع الإسرائيلي يمتاز عن غيره من المجتمعات بتكونه من عدة ثقافات نتيجة الهجرة والاستيطان إلى فلسطين من عدة دول شرقية وغربية، تختلف كل من هذه الثقافات بعادات وروابط اجتماعية تميزها، على الرغم من أن هناك صفة جامعة وهي الصفة الدينية أي اليهودية، التي كانت تميز الأفراد المنتمين إليها في شتى الدول عن باقي أفراد المجتمع من الديانات والإثنيات الأخرى.

هذه الثقافات حملت ما نشأت عليه داخل مجتمعات دولها ما قبل الهجرة إلى فلسطين إلى المجتمع الإسرائيلي. مع الإشارة إلى أن المجتمع الإسرائيلي دخل إليه في السنوات الأخيرة أفراد لا يدينون باليهودية، أو لم تعترف المؤسسة الدينية بانتمائهم اليهودي، وباتوا يشكلون بحسب دائرة الإحصاء المركزية مع حلول سنة 5,768 العبرية، 4.3% من مجموع سكان "إسرائيل"[43].

لقد أدى الانفتاح وتطور التواصل بين المجتمعات، إضافة إلى استشراء الجريمة نتيجة تغلغل العصابات والمافيات، والتأثر بعوامل الانحلال الخُلُقي، والبعد عن التدين الذي كان يصبغ المجتمع الإسرائيلي في بدايات نشأته، حتى لو كان ذلك ظاهرياً، إلى إفساح المجال أمام قضايا الفساد لتصبح ظاهرة يصعب إخفاؤها كعامل من عوامل الضعف، حرصت "إسرائيل" على عدم إظهارها بموجب نشأتها غير الطبيعية في محيط من العداء لها. فأزمة الفساد التنظيمي أو الإداري والمالي، والفساد في النظام السياسي والبيروقراطي مثلاً هي أزمة قديمة، ولكن التعرض لها أصبح جديداً. ففي العقود الأولى التي أعقبت قيام الدولة الصهيونية، كانت هناك عملية تماهٍ بين الدولة وحزب مباي Mapai الحاكم، حيث كانت التعيينات السياسية طوال فترة حكمه التي استمرت حتى سنة 1977 مسألة عادية في النظام الإسرائيلي، فقد عيّن الحزب أتباعه في الجهاز البيروقراطي الإسرائيلي، علماً أن نظافة اليد

(ضمن المقاييس المعتادة) كانت موجودة رغم هذه التعيينات السياسية، إلا أنه لم يُقاضَ أحدٌ بسبب ذلك. ومن ثمّ بدأت عملية التصفية للنخب البيروقراطية بعد صعود الليكود للحكم، ولكن نجاحه كان محدوداً، فالنخب كانت أقوى من أي انقلاب سياسي آني؛ إلى أن جاءت فترة نتنياهو والتي تعد فترة ثورية في هذا المجال، حيث اصطدم الأخير مع النخب القديمة بصورة مباشرة، وبدأت مرحلة من التعيينات السياسية، ودخلت في هذه المرة اعتبارات بنيوية ومفاهيم ثقافية وقضائية جديدة، فأصبحت التعيينات السياسية جزءاً من الفساد في النظام[44].

لقد طال الخط العام للفساد في "إسرائيل" العنصر الأساسي في الثقافة الإسرائيلية الجامعة أي المؤسسة الدينية، وطالت قضايا الفساد بعض الحاخامات أنفسهم، فالحزب الرئيسي للمتدينين شاس، لحق به من قضايا الفساد ما تسبب بدخول زعيمه السابق أريه درعي إلى السجن في 2008/9/3 بتهمة الفساد والرشوة[45]. كما كانت قضية الحاخام الإسرائيلي الأكبر لليهود الغربيين "الأشكناز" يونا متسغير Yona Metzger، الذي طالبه المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز Meni Mazuz، في 2006/4/3 بالاستقالة طوعاً من منصبه، بسبب تهم الفساد المنسوبة إليه. وأيضاً هناك الحاخام الأكبر الثاني لليهود الشرقيين "السفارديم"، الذي تورطت عائلته هو الآخر باختطاف وتعذيب فتى قاصر، كانت تربطه بابنة الحاخام علاقة حب، وهي علاقة محظورة عند المتدينين المتشددين اليهود[46].

ولم تقتصر مظاهر الفساد في المجتمع الإسرائيلي على ذلك، فقد كشفت صحيفة معاريف، في تحقيق سياسي أجراه الصحافي شمعون أفيرغان Shimon Ifergan، عن وجود ملفات فساد ضخمة ورِشىً مالية بالملايين داخل مجمع الأبحاث النووية في ديمونة والذي يعدّ أحد الأماكن الأكثر خصوصية وسرية في "إسرائيل"، إذ إن قلة فقط يعرفون ما يدور داخل كواليس شعبة المشتريات، التي تستحوذ على ميزانية ضخمة لشراء التجهيزات والمستلزمات[47]. وفي سنة 2005 كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth، عن قضية فساد مستشرية في قسم وسائل النقل التابع لبنك "إسرائيل". حيث تبين أن رئيس القسم، صاحب المعلومات الأكثر دقة وحساسية في البنك، عزرا

موساري Ezra Mosseri يعمل بشكل غير قانوني في تصريف النقود للموظفين ويقامر بمبالغ كبيرة جداً. كما أنه يرتب رحلات لبعض الموظفين في البنك إلى كازينوهات في تركيا وطابا وبودابست، ويستلم أفلاماً إباحية على بريده الإلكتروني وينظم عروض أفلام جماعية في مكتبه داخل البنك لبعض الموظفين. ورغم الإدانات الصعبة له، إلا أنّ مراقبة البنك الداخلية لم توصِ بإقالته من المؤسسة الإسرائيلية الاقتصادية الرسمية[48].

لقد أكد المدعي العام الإسرائيلي المحامي موشيه لادور حين استلامه لمهامه، على ضرورة محاربة ظاهرة الفساد "من أجل ردع كبار الموظفين ومنتخبي الجمهور لكي يؤدوا مهامهم بإخلاص تجاه الإسرائيليين". مبيناً أن المجتمع والمؤسسة العامة في "إسرائيل" موبوءان بالفساد مثل كبار الموظفين ومنتخبي الجمهور[49]. وفي السياق ذاته كان مراقب الدولة الإسرائيلي السابق القاضي المتقاعد إليعازر غولدبرغ قد حذر في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت من أن "إسرائيل" ستتدهور إلى الهوة وتصبح قريباً "جمهورية موز" إذا لم تتدارك الوضع. ودعا كافة القوى السياسية في "إسرائيل" إلى أن ترفع علم مكافحة الفساد والدفاع عن الديموقراطية[50].

إن استشراء الفساد دفع في سنة 2005 لجنة التحقيق البرلمانية، المكلفة بالكشف عن مظاهر الفساد السلطوي المستشري في الأجهزة الإسرائيلية الحاكمة، إلى أخذ قرار بتقليص الموضوعات التي ستبحثها مقارنة بتوصية التعيين الأصلية التي منحت لها من الكنيست[51].

وفي تقرير لإحدى مؤسسات البنك الدولي تبين أن نسبة الفساد في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية فاقت النسبة المقبولة في الدول المتقدمة، بعد أن وصلت هذه النسبة إلى 8.8%، في حين أن النسبة في الدول الغربية لا تزيد عن 4.91%؛ مما وضع "إسرائيل" في أسفل سلم الدول الغربية وعلى رأس قائمة الدول الأكثر فساداً في مجموعة الدول المتقدمة[52].

لم تسلم حتى المؤسسة العسكرية في "إسرائيل" من الفساد، فأصبح هناك ضباط يرتشون لإعفاء جنود من الخدمة العسكرية عن طريق شهادات طبية مزيفة. كما

أن سرقة جنود لأسلحة زملائهم، ومن مستودعات الجيش، وبيعها للفلسطينيين، أصبحت ظاهرة مألوفة، وبعضهم يبادل بندقيته بالمخدرات التي تفشت في صفوف الجيش. ووفقاً لإحصائيات إسرائيلية، فإن 10% من الجنود باتوا يتعاطون المخدرات، كما تمّ تقديم 385 شكوى حول اعتداءات جنسية داخل الجيش في السنوات الأخيرة، وارتفعت نسبة الانتحار في صفوف الجيش، وبات بعضهم يفضلون الجنون والعطب الصحي وارتكاب الجرائم للتخلص من الخدمة العسكرية[53].

إلى ذلك فإن تقريراً أصدره مركز مساعدة ضحايا الاعتداء الجنسي في "إسرائيل" أظهر أن نسبة الاعتداءات الجنسية ارتفعت سنة 2007، وبيّن أن عدد الشكاوى وصل إلى 40,518 منها 8,729 شكوى جديدة، مبيناً أن 32.4% من ضحايا الاعتداء الجنسي هم بنون وبنات تقل أعمارهم عن 12 سنة[54]. وفي 2008/7/13 كشف متحدثون في يوم دراسي عقد في الكنيست، أن 4.32% من الأطفال في "إسرائيل" تعرضوا خلال سنة 2007 لاعتداءات جنسية[55].

وعلى صعيد آخر كشفت دراسة أعدها الدكتور يوسي هارئيل-فيش Dr. Yossi Harel-Fisch، رئيس مركز الأبحاث الدولي لرفاهية أبناء الشبيبة في جامعة بار إيلان Bar-Ilan University الإسرائيلية، أن هناك ارتفاعًا طرأ على نسبة الأولاد في سن طلاب الصف السادس الابتدائي الذين يحملون سلاحاً ويتناولون الكحول. موضحاً أن 23% من الأولاد اليهود الذين هم في الثانية عشرة من أعمارهم حملوا خلال سنة 2006 سكيناً أو عصاً أو مسدساً[56].

وليس أدل على استشراء الفساد في "إسرائيل" مما بينه التقرير السنوي حول منسوب الديموقراطية الذي قدم يوم 2008/6/10، إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres، والذي بيّن أن 90% من الجمهور يعتقدون أن "إسرائيل موبوءة بالفساد"[57].

رابعاً: نماذج لقضايا الفساد

إن مسلسل الفساد في "إسرائيل" لا ينتهي؛ فالفضائح المالية والأخلاقية تُصيب العديد من المسؤولين. فهناك ملفات مفتوحة ضدّ رئيس الوزراء إيهود أولمرت، كما فتحت ملفات قبله ضدّ رئيسي الوزراء السابقين، إيهود باراك Ehud Barak وأريل شارون[58] الذي فتحت ضده أربعة ملفات فساد كبرى تتعلق بخرق قانون التمويل الحزبي في الانتخابات، ومنح المقربين منه امتيازات غير عادية تقدر قيمتها بعشرات ملايين الدولارات، منها التدخل لدى حكومة اليونان لمنح أحد أصدقائه وممولي حملاته الانتخابية دافيد آبل David Appel، جزيرة يونانية، والتدخل لدى دائرة أراضي "إسرائيل" كي تمنح أحد أصدقائه وممولي حملاته الانتخابية قطعة أرض كبرى في موقع استراتيجي بثمن بخس. ولم تتمكن النيابة من التوصل إلى محاكمة شارون بسبب هذه القضايا، إذ أنه أفلح في التملص، فأغلق الملف "لعدم كفاية الأدلة". بيد أن الملف الذي وجدت فيه النيابة مكاناً للمحاكمة والإدانة، أخذه على عاتقه ابنه عمري[59]، والذي قضى حكماً بالسجن بعد إدانته بتهمة خرق قوانين تمويل الأحزاب[60]. وهو ليس أول سياسي دخل السجن، فقد سبقه رئيس حزب شاس وزير الداخلية الأسبق، أريه درعي، الذي أمضى ثلاث سنوات في السجن إثر إدانته بتلقي رِشَىً.

أما بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء السابق، فقد تورّط في ملفات تتعلق بإقامة جمعيات وهميَّة تتلقى ملايين الدولارات من أثرياء في "إسرائيل" وأثرياء يهود ومقربين من "إسرائيل" في العالم، لتمويل حملاته الانتخابية... لكنّ لوائح اتهام لم توجه ضدّ نتنياهو بل وجّهت ضدّ موظفين عملوا إلى جانبه[62].

كما اضطر وزير المالية السابق أبراهام هيرشزون Abraham Hirchson، إلى الاستقالة بسبب اتهامات بالسرقة[63]. وهناك تحقيقات في الشرطة طالت 13 نائباً في الكنيست... فضلاً عن قضية رئيس الدولة السابق، موشيه كتساف. ناهيك عن هذا كله وجود ملفات فساد فتحت ضدّ موظفين كبار في الحكومة وضدّ رؤساء بلديات وغيرهم[64].

1. إيهود أولمرت:

تقلّد إيهود أولمرت عدَّة مناصب إدارية ووزارية، وتسلّم رئاسة بلدية القدس سنة 1993. وعندما عجز رئيس الوزراء السابق أريل شارون عن مواصلة أداء مهامه في 2006/1/4، أحيلت صلاحياته إلى أولمرت. وبعد ذلك بأربعة أشهر، تمّ انتخاب أولمرت رئيساً للوزراء، إثر فوز حزب كاديما Kadima، الذي يرأسه أولمرت، بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات الكنيست[65].

شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006، الضربة الأولى لأولمرت وحكومته. وكشف التقرير النهائي للجنة التحقيق الحكومية الإسرائيلية بشأن طريقة إدارة الحرب، وجود إخفاقات خطيرة، وفشل في طريقة اتخاذ القرارات على المستويين العسكري والسياسي[66]. الأمر الذي انعكس سلباً على شعبية أولمرت، فقد طالب 63% من الإسرائيليين أولمرت بالاستقالة، في استطلاع نشرت نتائجه صحيفة يديعوت أحرونوت في 2006/8/25، لفشله في قيادة الحرب على لبنان[67]. كما رأت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية ونائبة رئيس الوزراء الإسرائيلي، أنه ينبغي على أولمرت أن يستقيل من منصبه. إلا أنه رفض ذلك[68].

من جهة أخرى، ارتبط اسم أولمرت بالعديد من قضايا الفساد، مما جعل القضاء الإسرائيلي يشدِّد الخناق عليه حيث بات من الصعب جداً استمراره في ممارسة مهامه كرئيس للوزراء، وتتعزز الشبهات حول أولمرت بشأن تورطه في قضايا فساد واحتيال إضافة إلى عمليات تزوير وسوء أمانة[69]. ومن هذه الفضائح:

- قضية بنك لئومي: فتح التحقيق في هذه القضية شهر كانون الثاني/يناير 2007، واتهم أولمرت بالعمل على التلاعب في شروط عطاء خصخصة بنك لئومي من أجل مساعدة صديقه، رجل الأعمال الأسترالي فرانك لوئي Frank Lowy، الذي يعمل في مجال العقارات، للفوز في العطاء، والسيطرة على "نواة التحكم" ببنك لئومي[70]. وأوصت الشرطة بإغلاق ملف التحقيق، غير أن الادعاء العام لم يتخذ قراراً نهائياً بهذا الخصوص[71].

- قضية شراء منزل في شارع كرميه: بدأ التحقيق في هذه القضية في أيلول/ سبتمبر 2007، ويتهم أولمرت بالحصول على تخفيضات كبيرة، بلغت 320 ألف دولار، لدى شرائه منزلاً في القدس، وذلك مقابل تقديم امتيازات للمقاول الذي باعه المنزل، مستغلاً بذلك موقعه كرئيس سابق لبلدية القدس[72].

- قضية وزارة الصناعة والتجارة: بدأ التحقيق في هذه القضية في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، حيث اتهم أولمرت بتعيينات سياسية في الوزارة وفي سلطة المشاغل الصغيرة، في الفترة التي كان يتسلم فيها الوزارة. كما يتهم بتقديم امتيازات لزبائن صديقه وشريكه السابق المحامي أوري ميسر Uriel Messer[73].

- قضية الملفات المالية: بدأ التحقيق في هذه القضية في أيار/ مايو 2008، ويتهم أولمرت في إطارها بالحصول، بصورة غير قانونية، على 150 ألف دولار، من صديقه رجل الأعمال الأمريكي اليهودي موريس تالانسكي Morris Talansky، على فترات متباعدة امتدت لـ 15 عاماً، خصص أولمرت 68 ألف دولار منها لتمويل حملته الانتخابية في حزب الليكود سنة 2002. كما أنه اقترض ما مجموعه 50 ألف دولار من تالانسكي ولم يقم بسدادها[74]. وعلى الرغم من أن أولمرت أكد أنه لم يأخذ في أي فترة من الفترات "أغورة واحدة" لنفسه[75] (الشيكل يتكون من 100 أغورة)، إلا أن استطلاعاً للرأي، نشرته صحيفة هآرتس Haaretz في 2008/5/28، أظهر أن 70% من الإسرائيليين لا يصدقون أن المال الذي أخذه أولمرت استخدم للحملات الانتخابية فقط[76].

- قضية الرحلات الجوية للخارج: بدأ التحقيق في هذه القضية في حزيران/ يونيو 2008، ويتهم أولمرت بتمويل عشرات الرحلات الجوية، وتكاليف البقاء في الخارج لنفسه ولعائلته من عدة مؤسسات، من خلال حسابات مزدوجة[77]. لكن التحقيقات لم تسفر عن أدلة كافية لإجراء لائحة اتهام بحق أولمرت[78]. وقد خضع أولمرت لجلسات استجواب وتحقيق، على خلفية هذه القضايا، كما شنت الشرطة الإسرائيلية حملة مداهمات شملت عدداً من مكاتب الحكومة الإسرائيلية، وصادرت عدداً من الوثائق من مكتب رئيس بلدية القدس، التي رئسها أولمرت لمدة عشر سنوات[79].

ولم يقتصر الاستجواب على أولمرت فحسب، بل طال عدداً من معاونيه، كإلداد روتمانEldad Rotman مستشار أولمرت عندما كان وزيراً للتجارة والصناعة، الذي خضع للاستجواب وفرضت عليه الإقامة الجبرية في قضية استغلال نفوذه[80]. إضافة إلى شولا زاكين Shula Zaken المتهمة باستغلال منصبها، عندما كانت مديرة مكتب أولمرت وهو وزير للمالية، لتعيين مسؤولين كبار في سلطة الضرائب الإسرائيلية[81].

إن هذه الفضائح المتتالية التي تلاحق رئيس الحكومة إيهود أولمرت، سمحت لوسائل الإعلام أن تطلق عليه وصف "ورقة الشجر الذابلة". فأولمرت يعيش في حالة غير مسبوقة من تراكم مزيد من قضايا الفساد والفضائح ضده، وقد انطلقت حملة إعلامية في ضوء ذلك، تطالبه بالاستقالة، وتتهمه بعدم القدرة على ممارسة مهام منصبه في ظل انشغاله في صد تلك الاتهامات، وعدم قدرته على اتخاذ أي قرارات في كثير من القضايا الداخلية والخارجية[82]. ولعل هذا ما دفع أولمرت للاعتراف بأنه "رئيس حكومة غير شعبي"، الأمر الذي زاد من حدة الانتقادات الموجهة ضده، لا سيما بعد أن أكد رغبته في استكمال بقية مدته في المنصب[83].

وكان استطلاع للرأي نشره مؤتمر سديروت في 2007/11/7، حول الفساد في حكومة أولمرت، أشار إلى أن 56% من المستطلعين يعتقدون أن رئيس الحكومة إيهود أولمرت هو الأكثر فساداً في الحكومة، يليه وزير المالية السابق أبراهام هيرشزون الذي حصل على نسبة 55%، في حين احتل القائم بأعمال رئيس الحكومة، حاييم رامون، ووزير ما يسمى بـ"التهديدات الاستراتيجية" أفيغدور ليبرمان Avigdor Lieberman المرتبة الثالثة بنسبة 33%، واحتل المكان الرابع وزير الأمن إيهود باراك، ووزير المالية روني بار–أون بنسبة 29%[84].

كما أظهر استطلاع نشرت نتائجه صحيفة يديعوت أحرونوت في 2008/8/1، أن 69% من الإسرائيليين يطالبون أولمرت بالاستقالة بسبب القضايا الموجهة ضده[85].

وفي 2008/7/30 أعلن أولمرت عن عدم ترشيح نفسه مجدداً لزعامة حزبه كاديما

في الانتخابات الداخلية للحزب، التي ستجرى في شهر أيلول/ سبتمبر 2008، وأنه حينها سيستقيل من منصبه كرئيس حكومة، ليفسح المجال أمام رئيس الحزب المنتخب لتشكيل حكومة بديلة[86].

2. موشيه كتساف:

تُعدّ قضية الاغتصاب والتحرّش الجنسي التي اتّهم بها الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف، الذي انتخب رئيساً لـ"إسرائيل" سنة 2000، من أخطر الفضائح التي عصفت بالطبقة السياسية في "إسرائيل"[87].

بدأت فضيحة كتساف بالظهور في شهر حزيران/ يونيو 2006، حينما تقدمت سكرتيرته الخاصة بشكوى ضده، بسبب اعتداءاته الجنسية عليها، والتي وصلت إلى حد الاغتصاب في بعض الأحيان. وشكلت هذه الشكوى فاتحة سلسلة من الشكاوى بالتحرش الجنسي، قدمتها عشر موظفات عملن مع كتساف في فترات مختلفة، تم التحقيق في شكاوى خمس منهن، بينما أسقطت الخمسة الأخرى لعدم توفر أدلة كافية[88]. وعلى الرغم من أن كتساف نفى بشكل قاطع الاتهامات الموجهة ضده، إلا أنه اضطر، بعد خضوعه للتحقيق وتكشف الفضيحة وتفاقمها في الأوساط السياسية والإعلامية والشعبية، إلى تقديم طلب تجميد صلاحياته كرئيس لدولة "إسرائيل". وبعد أن صادقت لجنة الكنيست على طلب كتساف، تم إعلان كتساف في 2007/1/25 رئيساً "غير مؤهل مؤقتاً"[89]. لكن هذا القرار لم يكن كافياً بنظر كثير من الإسرائيليين، فعلى المستوى السياسي طالب رئيس الحكومة إيهود أولمرت الرئيس كتساف بالاستقالة، وانضمت إليه وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ووزير الأمن الداخلي آفي ديختر Avraham Dichter، إضافة إلى 27 عضو كنيست[90]. كما أن المدعي العام الإسرائيلي مناحيم مزوز، المكلف بالتحقيق مع كتساف، وصفه بأنه "منحرف جنسي وصاحب سوابق عدة"[91]. أما على المستوى الشعبي فقد أظهر استطلاع للرأي، نشر في وسائل الإعلام الإسرائيلية، أن 71% من المستطلعين يطالبون كتساف بالاستقالة فوراً، فيما يؤيد 29% تجميد صلاحياته كخطوة أولى[92].

وما كان من كتساف إلا أن أعلن استقالته في شهر حزيران/ يونيو 2007، أي قبل شهر من انتهاء ولايته القانونية[93]. وجاءت استقالة كتساف إثر صفقة تضمنت أن يقدم كتساف استقالته من الرئاسة ويعترف بالتحرش الجنسي وارتكاب فعل فاضح، وفي المقابل، يصدر حكم ضده بالسجن مع وقف التنفيذ وإسقاط اتهامات الاغتصاب من عريضة الاتهامات الموجهة إليه[94]. وقوبلت هذه التسوية بانتقادات شديدة في الصحف والجمعيات النسائية التي وعدت بالطعن فيها[95]، لكن كتساف عاد وتراجع عن صفقته هذه، لأنه قرر "أن يكافح لإثبات براءته من التهم المنسوبة إليه"[96].

ولم تكن فضيحة كتساف الأولى التي تمس منصب رئيس "إسرائيل"، فقد استقال عيزرا وايزمان Weizman Ezer، سلف كتساف، في تموز/ يوليو 2000، أثر قضية تهرب من الضرائب وفساد[97].

3. حاييم رامون:

من إحدى الفضائح الأخلاقية التي طالت المسؤولين الإسرائيليين أيضاً، فضيحة حاييم رامون Haim Ramon، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي في حكومة أولمرت، وعضو الكنيست عن حزب كاديما. ففي 2006/7/12، أقدم رامون على تقبيل مجندة إسرائيلية رغماً عنها، في ديوان رئاسة الحكومة في تل أبيب[98]، وكان رامون وقتها يشغل منصب وزير العدل في حكومة أولمرت. وإثر تقديم المجندة شكوى ضده، وقرار النائب العام للدولة ملاحقته قضائياً بتهمة التحرش الجنسي، أعلن رامون استقالته من منصبه في 2006/8/20. وبعد محاكمته في تل أبيب، صدرت في حقه عقوبة رمزية، تمثلت بـ 120 ساعة عمل للمصلحة العامة، وغرامة قيمتها 15 ألف شيكل (3,300 دولار)، وذلك لارتكابه عملاً "منافياً للأخلاق". وقد قرر القضاة ألا يعتبروا ذلك جنحة "شائنة"، الأمر الذي أتاح له الاستمرار في منصبه كنائب في الكنيست والعودة إلى الوزارة، لأنه لا يحق للوزراء والنواب المحكومين بعقوبة "شائنة" ممارسة مهماتهم[99]. وقد شكلت هذه القضية ضربة قوية لأولمرت ولحزب كاديما، الذي كان رامون أبرز أقطابه، والمحرك الأساسي لتأسيسه[100].

4. تساحي هنغبي:

تسلّم تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi مهام عدة في لجان الكنيست[101]، وفي أثناء توليه منصب وزير جودة البيئة سنة 2001، أقدم هنغبي على تعيينات سياسية في الوزارة لعشرات من أعضاء حزب الليكود ومقربين منهم[102]. وعلى إثر ذلك قرر المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، تقديمه للمحاكمة واستجوابه بتهمة الاحتيال وخرق الأمانة ودفع الرشوة الانتخابية، وتقديم شهادة كاذبة وأداء اليمين الكاذب[103]. وفي 2006/2/22، منع مزوز الوزير هنغبي من إشغال منصب وزير بعد الانتخابات، وذلك بسبب تهم الفساد التي وجّهت ضدّه[104]. وفي 2006/3/4، ألمح النائب الإسرائيلي العام عران شندر Eran Shendar إلى أنه يتحتم على هنغبي الاستقالة أو إقصاء نفسه عن منصبه[105]. وبعد أن قدم مزوز، في 2006/8/15، لائحة اتهام ضد هنغبي في قضية التعيينات السياسية، أعلن الأخير أنه يتنازل عن حصانته البرلمانية آملاً أن تنتهي القضية في أقرب وقت ممكن[106]. يذكر أن 40% ممن شملهم استطلاع مؤتمر سديروت، الذي نشر في 2007/11/7، حول الفساد في الطبقة السياسية، رأوا أن تساحي هنغبي هو الأكثر فساداً في وسط أعضاء الكنيست لسنتين متتاليتين[107].

5. دان حالوتس:

لم تكد تنتهي الحرب على لبنان في صيف 2006، حتى تكشفت للإسرائيليين فضائح أخلاقية ومالية لقادتهم، جرت خلال الحرب. فإلى جانب فضيحة رامون الأخلاقية، كان لرئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال دان حالوتس Dan Halutz نصيبٌ من تهم الفساد. تدرج حالوتس في عدة مناصب في سلاح الجو، إلى أن تسلم منصب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في مطلع حزيران/ يونيو 2005[108].

وفي الوقت الذي تم تحميل حالوتس مسؤولية فشل الجيش الصهيوني في تحقيق أهداف الحرب على لبنان، لإصراره على استراتيجية القصف الجوي وتأخير العمليات

البرية[109]، لاحقت حالوتس فضيحة مالية أخلاقية هزت سمعته السياسية. فقد كشفت صحيفة معاريف العبرية أن حالوتس، وبعد ساعتين من اختطاف الجنديين الإسرائيليين، كان منهمكاً ببيع أسهمه المالية في إحدى الشركات تحسباً لانهيار البورصة بفعل الحرب، الأمر الذي عُدّ "عيباً أخلاقياً"، و"لا مبالاة من القائد العسكري الأول بما حصل"[110]، واستخداماً للأسرار الحربية كمصدر للربح المالي الذاتي[111]. ودافع حالوتس عن نفسه بالقول إنه خلال انشغاله ببيع الأسهم لم يكن يتوقع أن تندلع الحرب[112]. إلا أنه استقال من منصبه مساء الثلاثاء 2007/1/16[113].

6. عمري شارون:

هو نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريل شارون وعضو سابق في الكنيست، وشغل عمري عدة مهام في اللجان التابعة للكنيست[114]. وتورط بقضايا الفساد على خلفية تشغيله لـ"شركات وهمية" في حملات والده الانتخابية، إضافة إلى تلقيه أموالاً من منظمات عدة داخل "إسرائيل" وخارجها، لتمويل هذه الحملات، والتي بلغ حجمها قرابة 6 ملايين شيكل (1.5 مليون دولار)، وهي مبالغ تزيد عن الحد الذي يسمح به قانون الأحزاب الإسرائيلي[115]. كما وجهت النيابة العامة لشارون الابن تهماً تتعلق بتسجيل كاذب في سجلات جمعية، وخرق الأمانة، والقسم الكذب، ومخالفة قانون الأحزاب[116]. وكانت محاولات المدعي العام الإسرائيلي لتوجيه تهمة لعمري شارون قد اصطدمت بتمتعه بحصانة برلمانية، ولكن الكنيست أصدر قانوناً في شهر تموز/ يوليو 2005 يسمح للمدعي العام بتوجيه تهم ضد أعضائه[117]. وفي 2006/2/14، حكمت محكمة إسرائيلية في تل أبيب على عمري، حكماً بالسجن الفعلي لتسعة أشهر والسجن مع وقف التنفيذ لفترة مماثلة، وغرامة مالية بقيمة نحو 65 ألف دولار، بعد أن أقر بالتّهم الموجّهة إليه[118]. وقد اضطر عمري للاستقالة كنائب عن حزب الليكود وتنفيذ الحكم الذي صدر بحقه. وفي 2007/6/25، وافقت المحكمة الجنايات المركزية في تل أبيب على تخفيف الحكم الصادر بحق عمري شارون، وثبتت عليه حكم السجن الفعلي لسبعة

أشهر بدلاً من تسعة، ولكنها أبقت على الغرامة المالية[119].

وقد أثيرت تهم أخرى ضد عمري شارون، تمثلت باستخدام موقعه كنائب وكنجل لرئيس الحكومة ومنح وظائف عليا وتخصيص أموال من ميزانية الدولة للمقربين له ولوالده، مما يعتبر في القانون رشوة[120]. وفي 2008/6/25، أطلقت سلطة السجون الإسرائيلية سراح عمري شارون، بعد أن تم تخفيف ثلث مدة الحكم بسبب "حسن سلوكه في السجن"[121].

خاتمة

يظهر هذا التقرير حجم الفساد السياسي المنتشر في "إسرائيل" خلال رئاسة إيهود أولمرت للحكومة الإسرائيلية؛ وهي الفترة التي تُعدّ مرحلة مهمة في تاريخ الدولة العبرية. وذلك عائدٌ لعدة أسباب، منها:

1. غياب الاستقرار السياسي، فمنذ قيام الدولة والنظام الإسرائيلي يفتقد إلى الاستقرار الحكومي.
2. الاحتلال وانعكاساته المادية والأخلاقية على الإسرائيليين.
3. اختلاف الأجيال وعدم انتقال ثقافة وسلوكيات "الجيل المؤسس" للجيل الجديد.
4. تراجع القيم الأخلاقية وانتشار ثقافة المتعة والقيم الغربية.
5. انتشار المافيا.

وللفساد السياسي في "إسرائيل" تأثيرات كبرى، لها انعكاسات داخلية وأخرى خارجية، منها:

1. تهديد استقرار الحكومة، وذلك أن التحقيق مع رئيس الحكومة في قضايا فساد يؤدي إلى حل الحكومة عملياً، لأنه سيتم حلها على الفور، بعد تقديم استقالته.
2. زعزعة ثقة المواطن الإسرائيلي بالمؤسسة الحاكمة.
3. الصورة الخارجية لـ"إسرائيل"، ذلك أن انتشار قضايا الفساد يلحق ضرراً كبيراً بصورة الدولة على المستوى العالمي.

وفوق ذلك كله، لا يمكن نسيان أن "إسرائيل" نفسها وظروف قيامها كان بحد ذاته سقوطاً أخلاقياً بامتياز، لأن هذه الدولة أسست على باطل. حيث أنها قامت على حساب حق استقرار وبقاء الشعب الفلسطيني في أرضه... فما كان لـ"إسرائيل" أن

توجد لولا أنها لم ترتكب بحق هذا الشعب الجريمة الأخلاقية الأكبر في التاريخ المعاصر. لذلك فإن الفساد الذي لمسنا منه صوراً في هذا التقرير يتحدث عن بيئة الفساد الداخلية دونما الدخول في عملية الإفساد الكبرى المتمثلة في الاحتلال. إن تزايد مؤشرات الفساد الداخلي تعطي دلالات مستقبلية مهمة على احتمالات ضعف وتفكك الكيان الإسرائيلي. غير أنه لا يمكن التعويل على ذلك كثيراً في ظل الظروف الحالية، لأن الفساد الذي تعاني منه الأنظمة العربية والإسلامية، هو في كثير من الأحيان أكبر من ذلك الذي نراه لدى الإسرائيليين. ولأن الإسرائيليين ما زالوا يقومون بعملية محاسبة ومحاكمة وتصحيح حتى مع كبار قادتهم، وهو ما يُعدّ بحد ذاته ظاهرة صحية، بينما ترعى العديد من الأنظمة العربية والإسلامية الفساد وتحميه وتوفر له الغطاء وتعاقب من يسعى لمواجهته!!.

الهوامش

[1] خليل العسلي، إسرائيل تتربع على عرش الفساد بجداره وبشهادة دول العالم..!، موقع الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، 2005/11/14، انظر:
http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=33021&NrIssue=1&NrSection=1

[2] أحمد السيد تركي، الفساد السياسي الإسرائيلي.. منظم ومقنن، موقع إسلام أون لاين، 2007/11/29، انظر:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1195032776705

[3] المصدر نفسه.

[4] انظر عرض الكتاب في: "مراجعات، (كتاب بالعبرية)،" مجلة **دراسات شرق أوسطية**، العدد 32-33، في:
http://www.mesj.com/32-33.html#2%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%AA

[5] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر:
http://www.mfa.gov.il/MFAAR/this+is+israel/political+structure/law.htm

[6] المصدر نفسه.

[7] وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر:
http://www.altawasul.net/MFAAR/this+is+israel/political+structure/the+government.htm

[8] المصدر نفسه.

[9] موقع مراقب الدولة في "إسرائيل"، انظر:
http://80.70.129.40/arb/index_files/general_frame_files/ageneral.htm

[10] المصدر نفسه.

[11] المصدر نفسه.

[12] المصدر نفسه.

[13] موقع الكنيست، انظر:
http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/upper_crt.htm

[14] وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر:
http://www.mfa.gov.il/MFAAR/this+is+israel/political+structure/political+structure.htm

[15] جريدة **الخليج**، الإمارات، 2005/6/30.

[16] Seventh Herzliya Conference, Patriotism and National Resilience in Israel after the Second Lebanon War: The National Survey 2007, 24/1/2007. Note: The chapter "Patriotism and its Connection to National Strength" is based on the chapters "Patriotism and National Strength in Israel" and "Conceptual Outlines for Patriotic Affinity" which were written by Uzi Arad and Gal Alon in the 2006 Patriotism Survey, with some revisions. In the 2007 Herzliya Conference, a working paper

= was presented focusing on surveying the differences in patriotism between Jews and Arabs. The working paper is entitled "Patriotic Views in the Jewish and Arabic Public: A Comparative Look", this = paper was prepared by Ephraim (Effie) Ya'ar and Efrat Peleg, see:
http://www.herzliyaconference.org/Eng/_Uploads/1856patriotismeng(4).pdf

17 الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتسليا السنوي السابع (كانون الثاني/ يناير 2007)، انظر:
http://www.herzliyaconference.org/Eng/_Uploads/1888Part1(3).pdf

18 *Jerusalem Post* newspaper, 7/8/2008, see:
http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1218104238548&pagename=JPArticle%2FShowFull

19 جريدة **السفير**، بيروت، 2007/11/12.

20 موقع عرب 48، 2007/1/10، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=42241

21 المصدر نفسه.

22 المصدر نفسه.

23 المصدر نفسه.

24 جريدة **الشرق**، قطر، 2006/11/16.

25 جمال اشتيوي، إسرائيل من الداخل هل هي دولة قانون؟، جريدة **الاتحاد**، الإمارات، 2005/6/11.

26 **المصدر نفسه.**

27 **السفير**، 2005/12/5.

28 **الخليج**، 2008/3/11.

29 Ilene R. Prusher, Scandals shake Israeli public's faith, *The Christian Science Monitor* newspaper, 25/1/2007, in: http://www.csmonitor.com/2007/0125/p06s01-wome.html,
وانظر ترجمته في مجلة **الجزيرة** الأسبوعية، السعودية، 2007/2/13، في:
http://www.al-jazirah.com/magazine/13022007/almlfsais3.htm

30 *Ibid.*

31 *Ibid.*

32 *Ibid.*

33 صالح محمد النعامي، ثقافة الحكم في إسرائيل.. فساد وإجرام وشراء أصوات، موقع الجزيرة نت، 2008/1/12، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/99940476-E5BB-424C-A390-D58E2A1AF453.htm

34 جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2008/3/28.

35 **المصدر نفسه.**

36 **المصدر نفسه.**

37 عبد الوهاب المسيري، الدولة الصهيونية... مرتع الفساد والجريمة المنظمة، مركز الإعلام العربي، 2008/1/27، انظر:
http://www.arabinfocenter.net/index.php?d=42&id=27623

38 المصدر نفسه.

39 موقع منظمة الشفافية العالمية، انظر: www.transparency.org

40 المصدر نفسه.

41 منظمة الشفافية العالمية، انظر:
www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

42 المصدر نفسه.

43 موقع المشهد الإسرائيلي، 2007/9/23، انظر:
http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=3644

44 خالد وليد محمود، الفساد في إسرائيل مسلسل لا ينتهي!، جريدة **فلسطين**، غزة، 2007/12/10، انظر:
http://www.felesteen.ps/?action=showwrite&id=2188

45 وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2008/9/3، انظر:
http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1107747

46 جريدة **الغد**، الأردن، 2006/4/4.

47 **الاتحاد**، 2005/12/24.

48 عرب 48، 2005/9/26، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=16&sid=66&id=31622

49 جريدة **البيان**، الإمارات، 2008/3/11.

50 **الخليج**، 2005/6/30.

51 عرب 48، 2005/11/6، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=86&id=32513

52 موقع أمين، 2005/8/3، انظر:
http://www.amin.org/news/uncat/2005/aug/aug3-1.html

53 جمال اشتيوي، **مصدر سابق**.

54 الجزيرة نت، 2008/7/15، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/88CAC297-7B6D-449A-925B-39515B5FEA66.htm

55 **الخليج**، 2008/7/15.

56 جريدة **فلسطين**، 2008/4/16.

57 *Jerusalem Post*, 11/6/2008, see:
http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1212659695148&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

58 *Haaretz* newspaper, 6/3/2006, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/690450.html 581

59 **الشرق الأوسط**، 2006/1/5.

60 *Haaretz*, 6/3/2006, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/690450.html

61 **الشرق الأوسط**، 2008/3/28.

62 برهوم جرايسي، إسرائيل غارقة في الفساد، **الغد**، 2006/9/29.

63 *Haaretz*, 4/6/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/989985.htm

[64] **الشرق الأوسط**، 2008/3/28.

[65] موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام، انظر:
www.pmo.gov.il/NR/rdonlyres/4E92EF20-3DD9-417F-B519-90690DC34F31/0/korotolmertAR2.doc

[66] *Yedioth Ahronoth* newspaper, 30/4/2007, see: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3393887,00.html

[67] *Yedioth Ahronoth*, 25/8/2006, see: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3295576,00.html

[68] *Haaretz*, 2/5/2007, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/855056.html

[69] *Haaretz*, 15/7/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/1002258.html

[70] *Haaretz*, 17/1/2007, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/814213.html

[71] *Israelinsider*, 15/9/2007, see: http://web.israelinsider.com/Articles/Politics/12048.html

[72] *Jerusalem Post*, 26/5/2008, see: http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1211434110802&pagename=JPost/JPArticle/ShowFull

[73] *Israelinsider*, 11/11/2007, see: http://web.israelinsider.com/Articles/Politics/12338.html

[74] *Jerusalem Post*, 28/5/2008, see: http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1211872824935&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull;
and The *Independent* newspaper, 28/5/2008, see: http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/i-bankrolled-olmerts-taste-for-the-high-life-american-businessman-tells-court-835208.html

[75] *Jerusalem Post*, 26/5/2008, see: http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1211434110802&pagename=JPost/JPArticle/ShowFull

[76] *Haaretz*, 28/5/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/987959.html

[77] *Yedioth Ahronoth*, 1/8/2008, see: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3576358,00.html

[78] *Haaretz*, 4/8/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/1007072.html

[79] موقع القناة الإخبارية الأمريكية سي إن إن، 2008/5/13، انظر:
http://arabic.cnn.com/2008/middle_east/5/12/olmert.investigations/index.html

[80] *Yedioth Ahronoth*, 8/8/2008, see: http://www.ynet.co.il/english/articles/0,7340,L-3579533,00.html

[81] *Jerusalem Post*, 26/5/2008, see: http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1211434110802&pagename=JPost/JPArticle/ShowFull

[82] جريدة **فلسطين**، 2008/3/26.

[83] جريدة **فلسطين**، 2008/3/26.

[84] *Haaretz*, 9/11/2007, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/921535.html

[85] *Yedioth Ahronoth*, 1/8/2008, see: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3576393,00.html

[86] *Haaretz*, 31/7/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/1007051.html

87 وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر:

http://www.israel-mfa.gov.il/MFAAR/this+is+israel/political+structure/moshe+katsav.htm

88 *Yedioth Ahronoth*, 15/10/2006, see: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3315219,00.html

89 *Israelinsider*, 25/1/2007, see: http://web.israelinsider.com/Articles/Politics/10459.htm

90 **الغد**، 2007/1/25.

91 جريدة **النهار**، بيروت، 2007/7/1.

92 *Israelinsider*, 25/1/2007, see: http://web.israelinsider.com/Articles/Politics/10459.htm

93 *Haaretz*, 9/4/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/973074.html

94 *Haaretz*, 26/2/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/958205.html

95 **النهار**، 2007/7/1

96 *Haaretz*, 9/4/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/973074.html

97 جريدة **البلد**، بيروت، 2007/1/26.

98 **السفير**، 2007/2/1.

99 *Yedioth Ahronoth*, 14/5/2007, see: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3399971,00.html

100 جريدة **الحياة**، لندن، 2007/2/1.

101 موقع الكنيست، انظر: http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=45

102 *Jerusalem Post*, 15/8/2006, see:
http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1154525877762&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

103 *Jerusalem Post*, 15/8/2006, see:
http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1154525877762&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

104 *Israelinsider*, 22/2/2006, see: http://web.israelinsider.com/Articles/Politics/7861.htm

105 عرب 48، 2006/3/4، انظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=86&id=35272

106 *Jerusalem Post*, 15/8/2006, see:
http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1154525877762&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

107 *Haaretz*, 9/11/2007, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/921535.html

108 وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)، انظر:

http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc07.asp?DocID=77174&TypeID=7&TabIndex=3

109 موقع إخوان أون لاين، 2007/1/18، انظر:

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=25764&LevelID=1&SectionID=109

110 *Jerusalem Post*, 17/8/2006, see:
http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1154525887718&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

[111] **الشرق الأوسط**، 2006/8/17

[112] **الحياة**، 2006/8/16.

[113] إخوان أون لاين، 2007/1/18، انظر:

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=25764&LevelID=1&SectionID=109

[114] موقع الكنيست، انظر: http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=732

[115] المصدر نفسه.

[116] عرب 48، 2005/8/28، انظر:

http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=86&id=30890

[117] شبكة بي.بي.سي الإخبارية، 2005/11/15، انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4438000/4438274.stm

[118] **الحياة**، 2006/2/15.

[119] **الغد**، 2007/6/26.

[120] **الشرق الأوسط**، 2006/3/7.

[121] **الغد**، 2008/6/26.

Information Report (5)

Corruption in the Political Class in Israel

تقرير معلومات (5)

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، خصوصاً خلال فترة رئاسة أولمرت للوزراء (2006-2008)، من خلال تقديم لمحة عامة عن النظام السياسي والقضائي فيها، وتعامله مع الفساد، ويحاول أن يبين أبرز العوامل التي ساعدت على انتشار الفساد، وانعكاسه على المجتمع الإسرائيلي، كما يعرض بعض النماذج لقضايا الفساد.

وهذا التقرير هو الإصدار الخامس من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير التي تصدر بشكل دوري القراء بمعلومات محدّثة، وموثقة، ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تلفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت